فرنسَبنك

ASSOCIATION DES COMMERÇANTS DE BEYROUTH
جمعية تجار بيروت
BEIRUT TRADERS ASSOCIATION

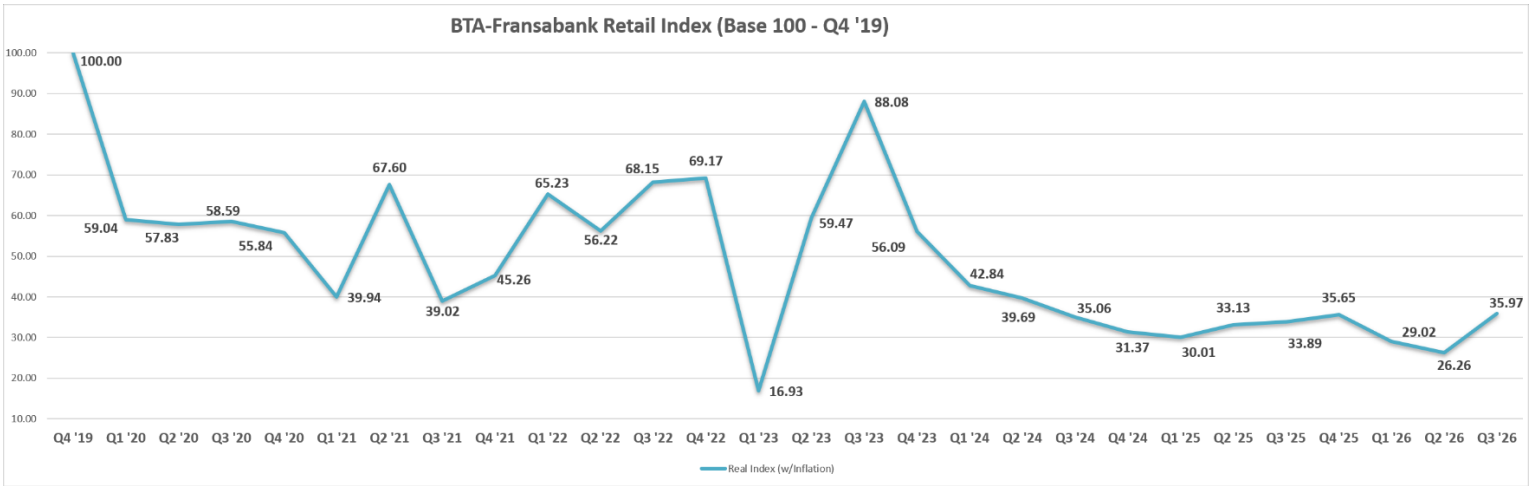
"مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة"
للفصل الثالث من سنة 2026 (Q3 - 2026)

لم تكن المؤشرات الاقتصادية كلّها سلبية خلال هذا الفصل،
إنما بات واضحا أنّ مسار التعافي شهد إنعكاسا

أن التطوّر الأبرز على المستوى الاقتصادي الكلّي خلال الفصل الثالث لهذه السنة هو انعكاس مسار التعافي الذي كان لبنان قد بدأ يشهده قبل الحرب، الى حدّ أن البنك الدولي قد توقّع في أواخر شهر آب انكماش الاقتصاد اللبناني بنسبة 6.4 % خلال 2026، بعدما كانت التقديرات في الفترة السابقة تشير إلى انتعاش نسبي.

وعزا البنك الدولي ذلك إلى تجدد النزاع في آذار 2026، وما خلّفه من أضرار في المساكن والبنية التحتية، ونزوح السكان، واضطراب سلاسل الإمداد، وتراجع السياحة والاستهلاك والاستثمار؛ كما حذّر من ارتفاع احتياجات الإغاثة وإعادة الإعمار وفي النتيجة ضغطاً إضافياً على المالية العامة.

وبالأرقام، سجّل عدد من المؤشرات مستويات إيجابية خلال هذا الفصل، إنما بقيت الآفاق غير مستقرّة، وقد شهد "مؤشر جمعية تجار بيروت - فرنسَبنك لتجارة التجزئة" للفصل الثالث من سنة 2026 إرتفاعاً ليصل الى مستوى 35.97 (بالمقارنة مع 26.26 في الفصل السابق)، مسترجعاً تقريباً المستوى الذى كان قد شهده في الفصل الرابع من سنة 2025، بعد الإشارة الى أن المؤشر الأساس (100) الذي قد تم تبنّيه هو للفصل الرابع لسنة 2019، ومع العلم بأن تضخّم الأسعار خلال الفصل الثالث من سنة 2026، وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي، ظلّ شبه مستقراً عند مستوى + 2.74 % (بالمقارنة مع + 2.76 % في الفصل السابق له).



إذاً، فإن الأرقام أعلاه تشير الى أن الفصل الثالث من عام 2026 شهد تحسناً ملحوظاً في القطاع التجاري اللبناني *(إنما مع أداءٍ متفاوتٍ حسب القطاعات، حيث شهدت بعض القطاعات، في المقابل، تراجعاً)*، بعد الإنهيار الحاد الذى شهدناه في الفصل السابق له، وفي ظل عجز تجاري كبير.

على المستوى الإقتصادي الكلي، تبيّن أن هذا التحسّن، مع التقدّم المحدود الذى شهده الربع الثالث من عام 2026 على مستوى الإصلاحات، قابله تدهور في التوقعات الاقتصادية وارتفاع في كلفة المعيشة.

فتمثّلت أبرز التطورات في ثلاثة اتجاهات متزامنة:

- **اقتصادياً: أدّى تجدد الحرب إلى تقويض التعافي المتوقع (والذى كان من المفترض أن يكون أقوى)، ورفَعَ مخاطر الانكماش والبطالة وتراجع الاستثمارات.**
- **مالياً: استمرّ استقرار الليرة نسبياً، لكن أزمة الودائع والدين العام بقيت من دون حلّ شامل، بينما ازداد الضغط على الاحتياطيات والمالية العام (على سبيل المثال، بلغت الاحتياطيات الأجنبية السائلة لدى مصرف لبنان نحو 11.4 مليار دولار في نهاية أيلول، بانخفاض يقارب 500 مليون دولار منذ نهاية 2025، أما الودائع "الفريش" فقد تجاوزت 5.6 مليارات دولار، كما ارتفع سعر الذهب من نحو 4,000 إلى 4,200 دولار للأونصة، فاقتربت احتياطيات الذهب من 40 مليار دولار."**
- **إصلاحياً: تحرّكت عملية إصلاح المصارف والمفاوضات مع صندوق النقد، في حين بقيت معالجة مشروع قانون الفجوة المالية وتوزيع الخسائر (بين الدولة، ومصرف لبنان، والمصارف، والمودعين) تواجه عقبات وتتطلب توافقاً سياسياً وتشريعياً لحماية حقوق المودعين،**
- **وظلت استعادة الثقة والتمويل الخارجي مشروطة باستكمال التشريعات وتطبيقها.**

وعليه، فإن التقييم الأهم لهذه الفترة هو أنه، وبالرغم من تحسّن النتائج، لم يتحوّل الاستقرار إلى تعافٍ اقتصادي مستدام، إذ بقي مستقبل الاقتصاد مرتبطاً بالتطورات الأمنية، وإمكانات إعادة الإعمار، وقدرة الدولة على تنفيذ إصلاح مصرفي ومالي موثوق.

في الوقت عينه، ومع أن صندوق النقد رحّب بمشروع الموازنة الهادف للوصول الى وضع مالي متوازن، ظلت المطالبة بتحسين تحصيل الضرائب ومزيد من الدقّة في تسجيل النفقات المموّلة من الخارج.

وفي هذا الإطار، ناقشت أيضاً الحكومة إمكانية زيادة الضريبة على القيمة المضافة من 11% إلى 12% لتمويل زيادات رواتب القطاع العام والتقاعد، في الحين الذى تفاقمت فيه ضغوط الإنفاق حيث واجهت المالية العامة ضغوطاً متزايدة بفعل الحاجة لتمويل الإنفاق الاجتماعي، ودعم النازحين، وتغطية كلفة إعادة الإعمار الناتجة عن تجدد النزاع.

وكما تمّ ذكره سابقاً، وصل "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة" الى مستوى 35.97 في الفصل الثالث من سنة 2026 (26.26 في الفصل السابق) مع تسجيل إرتفاع حقيقي فصلي ملحوظ في النتيجة المجمّعة لقطاعات تجارة التجزئة، متضمنة مبيعات المحروقات، التى شهدت هي الأخرى إرتفاعاً بنسبة + 49.98 % من حيث الكميات (- 20.65 % في الفصل السابق).

أما بعد إستثناء قطاع المحروقات، فقد بلغ الإرتفاع الفصلي الحقيقي + 24.67% عمّا كان عليه في الفصل السابق، إنما أظهرت النتائج السنوية إنخفاضاً بالمقارنة مع ما كانت عليه في الفصل الثالث من السنة الماضية، حيث سجّلت النتيجة المجمّعة لقطاعات تجارة التجزئة تراجعاً سنوياً حقيقياً بلغ - 13.17 %، بعد إستثناء قطاع المحروقات.

المؤشرات الرئيسية (للفصل الثالث من سنة 2026)

البند	نتائج الفصل الثالث 2026	نتائج الفصل الثاني 2026
سعر صرف الليرة اللبنانية	89,500 USD/ل.ل	89,500 USD/ل.ل
تضخّم الأسعار السنوي	+ 17.53 %	+ 17.25%
تضخّم الأسعار الفصلي	+ 2.74 %	+ 2.76%
أرقام الأعمال الحقيقية المجمّعة (سنوياً بإستثناء الوقود)	-13.17%	-20.15%
رقام الأعمال الحقيقية المجمّعة (فصلياً بإستثناء الوقود)	+ 24.67%	-10.66%

أبرز النتائج السنوية في أرقام الأعمال الحقيقية	نتائج الفصل الثالث 2026	نتائج الفصل الثالث 2025
مبيعات السلع الصيدلانية	18.10%	-2.94%
البيع بالتجزئة لوقود المركبات - من حيث الكمية	9.23%	6.24%
مبيعات التبغ	5.06%	18.16%
مبيعات الملابس	4.85%	-18.21%
مبيعات الأجهزة المنزلية الكهربائية، والراديو والتلفزيون	0.80%	-7.36%
مبيعات السوبرماركت والمواد الغذائية	-0.58%	-0.22%
مبيعات السلع البصرية والسمعية	-0.97%	4.79%
المطاعم والسناك بار	-6.53%	6.02%
مبيعات المشروبات الروحية	-10.31%	18.00%
مبيعات الأحذية	-10.50%	35.87%
مبيعات الأثاث والمفروشات	-10.58%	9.41%
مبيعات العطور ومستحضرات التجميل	-13.80%	5.05%
مبيعات معدّات البناء	-14.25%	-47.10%
مبيعات الساعات والمجوهرات	-20.95%	0.05%
مبيعات السلع الرياضية وأدوات التسلية	-26.69%	-37.71%
مبيعات أجهزة الهاتف الخليوية وقطع الغيار العائدة لها	-30.53%	-16.51%
مبيعات المخابز ومحلات الحلويات	-34.01%	-8.33%
مبيعات الأجهزة الطبية	-36.88%	20.61%

من الواضح أن هنالك بعض القطاعات المحدّدة التى شهدت تحسّناً بالمقارنة مع نفس الفصل في السنة الماضية، لا سيما السلع الصيدلانية والوقود، على عكس العديد من القطاعات الأخرى، وأهمّها قطاع الأجهزة الطبية وقطاع الهواتف الخلوية، إنما أيضاً قطاع المخابز والحلويات.

أبرز النتائج الفصلية في أرقام الأعمال الحقيقية	نتائج الفصل الثالث 2026	نتائج الفصل الثاني 2026
مبيعات المشروبات الروحية	68.09%	-8.82%
مبيعات المخابز ومحلات الحلويات	63.90%	-17.27%
مبيعات التبغ	61.18%	+2.06%
مبيعات الملابس	56.03%	-20.97%
البيع بالتجزئة لوقود المركبات - من حيث الكمية	49.98%	-20.65%
مبيعات الساعات والمجوهرات	47.75%	-19.98%
مبيعات العطور ومستحضرات التجميل	41.12%	-36.48%
مبيعات الأجهزة المنزلية الكهربائية، والراديو والتلفزيون	26.21%	+12.07%
مبيعات المطاعم والسناك بار	21.15%	+3.43%
مبيعات الأحذية	19.05%	+2.65%
مبيعات السلع الرياضية وأدوات التسلية	12.24%	-56.90%
مبيعات أجهزة الهاتف الخليوية وقطع الغيار العائدة لها	9.05%	-15.46%
مبيعات السوبرماركت والمواد الغذائية	3.94%	+2.59%
مبيعات الأثاث والمفروشات	-3.61%	+2.13%
مبيعات الأجهزة الطبية	-4.72%	+7.17%
مبيعات سلع البصرية والسمعية	-4.94%	+13.41%
مبيعات السلع الصيدلانية	-15.80%	-4.69%
مبيعات معدّات البناء	-33.68%	-9.75%

وتشير تلك النتائج الفصلية الى أن قطاع المخابز والحلويات، الى جانب قطاع الملابس، وقطاع الأجهزة المنزلية - وإن بنسبة أقلّ، قد شهدت كلّها تحسّناً ملموساً في النشاط، وهو أمر متوقع بعد فترة الحرب والنزوح التى سبقتها.

ذلك طبعاً الى جانب الإرتفاع في كميات الوقود، وأيضاً في قطاع الساعات والمجوهرات، التى يبدو أنها تشكّل ملاذاً آمناً في أوقات المخاطر الأمنية، من جهة، وفرص شراء مغرية للوافدين، من جهة أخرى.

أمّـا لجهة التضخّـم، فقد سجّلت النسبة السنوية في الفصل الثالث لهذه السنة مستوى + 17.53 %، أي بإرتفاع طفيف عمّا كانت قد بلغته في الفصل السابق، أي عند + 17.25 %.

أمّا نسبة التضخّـم الفصلية (أي ما بين الفصل الثاني والفصل الثالث لسنة 2026) فقد سجّـلت هي الأخرى أيضاً بعض الإستقرار حيث بلغت نسبة + 2.74 % بالمقارنة مع نسبة + 2.76 % في الفصل السابق.

مؤشر غلاء المعيشة (وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي)	
الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2018	+ 6.96 %
الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2019	+ 17.46 %
الفصل الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2019	+ 89.74 %
الفصل الثالث من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019	+ 131.05 %
الفصل الرابع من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2019	+ 145.84 %
الفصل الأول من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2020	+ 157.86 %
الفصل الثاني من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2020	+ 100.64 %
الفصل الثالث من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2020	+ 144.12 %
الفصل الرابع من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2020	+ 224.39 %
الفصل الأول من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2021	+ 208.13 %
الفصل الثاني من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2021	+ 210.08 %
الفصل الثالث من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2021	+ 162.47 %
الفصل الرابع من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2021	+ 121.99 %
الفصل الأول من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2022	+ 263.84 %
الفصل الثاني من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2022	+ 253.55 %
الفصل الثالث من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2022	+ 208.50 %
الفصل الرابع من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2022	+ 192.26 %
الفصل الأول من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2023	+ 70.36 %
الفصل الثاني من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2023	+ 41.78 %
الفصل الثالث من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2023	+ 32.92 %
الفصل الرابع من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2023	+ 18.12 %
الفصل الأول من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2024	+ 20.74 %
الفصل الثاني من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2024	+ 15.00 %
الفصل الثالث من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2024	+ 15.06 %
الفصل الرابع من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2024	+ 12.23 %
الفصل الأول من سنة 2026 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2025	+ 17.26 %
الفصل الثاني من سنة 2026 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2025	+ 17.25 %
الفصل الثالث من سنة 2026 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2025	**+ 17.53 %**
الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019	+ 5.99 %
الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2019	+ 11.09 %
الفصل الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2020	+ 61.14 %
الفصل الثالث من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2020	+ 21.60 %
الفصل الرابع من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2020	+ 12.94 %
الفصل الأول من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2020	+ 16.52 %
الفصل الثاني من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2021	+ 25.38 %
الفصل الثالث من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2021	+ 47.95 %
الفصل الرابع من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2021	+ 50.08 %
الفصل الأول من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2021	+ 10.68 %
الفصل الثاني من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2022	+ 26.18 %
الفصل الثالث من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2022	+ 25.23 %
الفصل الرابع من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2022	+ 26.93 %
الفصل الأول من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2022	+ 81.40 %
الفصل الثاني من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2023	+ 22.61 %
الفصل الثالث من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2023	+ 9.27 %
الفصل الرابع من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2023	+ 20.25 %
الفصل الأول من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2023	+ 5.74 %
الفصل الثاني من سنة 2024 بالمقارنة مع الفص الأول من سنة 2024	+ 2.04 %

الفصل الثالث من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2024	+ 2.45 %
الفصل الرابع من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2024	+ 6.86 %
الفصل الأول من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2024	+ 14.19 %
الفصل الثاني من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2025	+ 2.76 %
الفصل الثالث من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2025	+ 2.50 %
الفصل الرابع من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2025	+ 4.23 %
الفصل الأول من سنة 2026 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2025	+ 6.81 %
الفصل الثاني من سنة 2026 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2026	+ 2.76 %
الفصل الثالث من سنة 2026 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2026	**+ 2.74 %**

وكان التضخّم السنوي في كل قطاع على حدى كما يلي :

معدّلات التضخّم في القطاعات وفق إدارة الإحصاء المركزي ما بين الفصلين الثالث لسنة 2025 والثالث لسنة 2026	
في قطاع الإستجمام والتسلية والثقافة (+ 42.64 % في الفصل السابق)،	43.61%
قطاع التعليم (+ 35.72 % في الفصل السابق)،	35.74%
في قطاع النقل (+ 29.36 % في الفصل السابق).	35.23%
قطاع المطاعم والفنادق (+ 16.32 % في الفصل السابق)،	15.48%
قطاع المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية (+ 18.01 % في الفصل السابق)،	10.04%
في قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية (+ 7.09 % في الفصل السابق)،	9.73%
قطاع الصحة (+ 2.82 % في الفصل السابق)،	7.29%
قطاع المشروبات الروحية والتبغ (+ 8.37 % في الفصل السابق)،	7.09%
قطاع الألبسة والأحذية (+ 6.61 % في الفصل السابق)،	3.06%
في قطاع الإتصالات (- 0.59 % في الفصل السابق)،	-0.65%

وكما في الفصل السابق، يتمّ ملاحظة القطاعات حيث لا تزال النسب مرتفعة وفقاً لما هو مبيّن في الجدول أعلاه، كما مثلاً في قطاع الإستجمام والثقافة، بالإضافة الى قطاعي التعليم والنقل، إنما أيضاً - ولو بنسبة أقل، في قطاعات المواد الغذائية والمطاعم والفنادق.

أما نسبة التضخّم الفصلية (أي ما بين الفصلين الثاني والثالث لسنة 2026) فقد سجّلت، في كل قطاع على حدى، المستويات التالية، مع تسجيل إرتفاع ملفت لهذه النسبة في قطاع الصحة، وتباطؤ في الإرتفاع في قطاع النقل، مقابل تباطؤ في الإنخفاض في قطاع المواد الغذائية :

معدّلات التضخّم في القطاعات وفق إدارة الإحصاء المركزي ما بين الفصلين الثاني والثالث لسنة 2026	
قطاع الصحة (+ 0.97 % في الفصل السابق)،	5.86%
قطاع النقل (+ 8.38 % في الفصل السابق)،	5.39%
قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية (+ 4.93 % في الفصل السابق)،	2.92%
قطاع المطاعم والفنادق (+ 6.71 % في الفصل السابق)،	2.21%
قطاع الإستجمام والتسلية والثقافة (- 0.23 % في الفصل السابق)،	0.61%
قطاع التعليم (+ 0.25 % في الفصل السابق)،	0.02%
قطاع المشروبات الروحية والتبغ (+ 0.91 % في الفصل السابق)،	-0.04%
قطاع المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية (- 2.00 % في الفصل السابق)،	-0.13%
قطاع الإتصالات (+ 0.54 % في الفصل السابق)،	-0.14%
قطاع الألبسة والأحذية (+ 8.34 % في الفصل السابق)،	-4.98%

مؤشر جمعية تجار بيروت- فرنسبنك لتجارة التجزئة" للفصل الثالث من سنة 2026
(Base 100 : Q4 - 2019)

	2019	2020				2021			
	Q4 '19	Q1 '20	Q2 '20	Q3 '20	Q4 '20	Q1 '21	Q2 '21	Q3 '21	Q4 '21
المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)	100.00	83.9	62.38	68.27	66.17	56.27	71.40	73.16	81.44
المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)	100.00	59.04	57.83	58.59	55.84	39.94	67.60	39.02	45.26
مؤشر غلاء المعيشة	115.54	128.35	206.83	251.50	284.04	330.97	414.97	613.96	921.40
		2022				2023			
		Q1 '22	Q2 '22	Q3 '22	Q4 '22	Q1 '23	Q2 '23	Q3 '23	Q4 '23
المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)		77.12	76.64	83.58	88.96	90.00	83.16	89.85	71.75
المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)		65.23	56.22	68.15	69.17	16.93	59.47	88.08	56.09
مؤشر غلاء المعيشة		1,019.81	1,286.76	1,611.43	2,045.46	3,710.53	4,549.38	4,971.28	5,978.13
		2024				2025			
		Q1 '24	Q2 '24	Q3 '24	Q4 '24	Q1 '25	Q2 '25	Q3 '25	Q4 '25
المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)		58.14	54.98	49.79	47.83	53.33	60.54	63.52	66.50
المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)		42.84	39.69	35.06	31.37	30.01	33.13	33.89	35.65
مؤشر غلاء المعيشة		6,321.16	6,450.23	6,450.23	7,061.07	7,218.28	7,417.78	7,603.00	7,924.35
		2026							
		Q1 '26	Q2 '26	Q3 '26					
المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)		58.09	54.06	76.13					
المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)		29.02	26.26	35.97					
مؤشر غلاء المعيشة		8,464.31	8,697.61	8,935.73					

في النهاية، لا يسعنا إلّا أن نتمنّى أن تعمّ أجواء آمنة البلاد، وأن تستمر حركة زيارة المغتربين خاصة والوافدين الآخرين عامة، لما لذلك من أثر إيجابي مؤكّد على حركة الأسواق.

وتصبّ آمال المجتمع التجاري أيضاً في أن تواصل أسعار المحروقات إنخفاضها، من جهة، وأن تتسارع المفاوضات والإتفاقات داخلياً ومع الجهات الدولية المعنية، فيما يتعلّق بالإصلاح المصرفي وفي قانون الفجوة المالية وإنعكاساته

على أزمة الودائع، لما لذلك من أثر مباشر وسريع على قدرة الأسر اللبنانية الشرائية، وإستطراداً على نفسية المستهلكين، وهو أمر تواكبه حتماً إستعادة مزيد من النشاط في الأسواق التجارية.





التعريف

إن "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة " هو في طليعة المؤشرات التى بدأ القطاع الخاص بإصدارها (أواخر 2011) لسدّ ثغرة مزمنة في المعلومات المتاحة بشكل دوري ومنتظم لقطاعات محدّدة في الإقتصاد اللبناني.

يهدف "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة " لتزويد المجتمع التجاري بأداة علمية تعكس المنحى الذي يشهده نشاط التجارة بالتجزئة بشكل فصلي (كل 3 شهور)، علماً بأن هذا المؤشر يتمّ إحتسابه من خلال الإحصاءات التى تزوّدنا بها عينة تمثيلية تضمّ أهم قطاعات تجارة السلع والخدمات بالتجزئة (45 قطاع بحسب تصنيف إدارة الإحصاء المركزي).

لقد تمّ إختيار الشركات المساهمة في هذه العينة التمثيلية من قبل جمعية تجار بيروت وفقاً لمعايير دقيقة تأخذ أساساً في الإعتبار حجم المؤسسة داخل القطاع الذي تنتمي إليه، وأيضاً إستعداد المؤسسة للإلتزام بتزويد الجمعية كل 3 شهور بالنسبة المئوية الفصلية للتحسّن أو التراجع في أرقام أعمالها مقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة وأيضاً مقارنة مع الفصل السابق له.
وعليه، يمكن إعتبار هذا المؤشر بمثابة مرجع إقتصادي أساسي، آخذين في الإعتبار المعطيات التالية :

- ✓ تقوم مجموعة المؤسسات المشاركة في العينة بتحديد الشطر الذي تنتمي إليه من حيث رقم الأعمال المحلي للبيع بالتجزئة.
- ✓ ويتمّ كذلك تحديد النسبة المئوية للتحسّن أو للتراجع الذى تشهده أرقام أعمالها في خلال الفصل موضع التقرير:
  1. بالمقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة،
  2. وكذلك بالمقارنة مع الفصل السابق.

وتجدر الإشارة الى أنه، ومنذ إطلاق المؤشر في الربع الأخير لسنة 2011، تمّ إتخاذ هذا الفصل كنقطة إنطلاق تساوي 100 نقطة، وتمّ تتبّع التذبذبات الفصلية منذ حينه. إنما، ونظراً للتحوّل الكبير الذى شهده الإقتصاد اللبناني لا سيما منذ الفصل الأخير لسنة 2019، فقد تمّ إتّخاذ القرار بمتابعة التغيّرات في حجم أرقام أعمال القطاعات التجارية إنطلاقاً من ذلك التاريخ (الفصل الأخير لسنة 2019) الذى يشكّل – إبتداءً من الفصل الأخير لسنة 2023 مرتكزاً جديداً يساوي 100 نقطة لإحتساب المؤشر المستحدث، مع المحافظة على نفس المنهجية التى كانت متّبعة منذ البدء.

المنهجيـة المتّبعـة في إحتسـاب المؤشـر

لقد تـمّ تثقيل (تحديد وزن) نسبة التغيير الفصلية لكل مؤسسة وفقاً لرقم أعمال هذه المؤسسة، بالمقارنة مع رقم أعمال كل المؤسسات المدرجة في القطاع نفسه (ISIC[1] 6 digits).

ثم يتمّ إحتساب نتيجة مجمّعة لكل قطاع على حده (ISIC 6 digits) وفقاً للتثقيل الفردي لكل مؤسسة، وذلك للحصول على معدل نسبة تغيير موحّدة للقطاع المعني.

الأمر الذي ينتج عنه حصولنا على عدد من معدّلات نسب التغيير مساوٍ لعدد القطاعات المشمولة ضمن العينة الأساسية.

تلي ذلك مرحلة تجميع تلك النسب المئوية، وإحتساب كل واحدة منها مثقّلة بالوزن الخاص بكل قطاع، وفقاً للوزن الذى تمّ تحديده لكل قطاع من قبل إدارة الضريبة على القيمة المضافة في وزارة المالية.

وينتج عن هذه المراحل الدقيقة الرقم النهائي لـ " مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة ".

[1] ISIC- International Standard Industrial Classification